الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 48,8 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 11 سنتا ليبلغ مستوى 48,80 دولارا بزيادة 0,2٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نحو 1٪ أمس مع تراجع الدولار وتأهب منطقة الساحل الأميركي على خليج المكسيك على خلفية إعصار هارفي.
وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنحو 44 سنتا لتصل إلى مستوى 47,87 دولارا للبرميل. وأيضا ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر بنحو 37 سنتا لتصل إلى مستوى 52,41 دولارا للبرميل.

1500 دينار متوسط راتب الكويتي يقابلها 680 ديناراً للوافد.. شهرياً

مليار دينار سنوياً.. فاتورة تكويت الحكومة

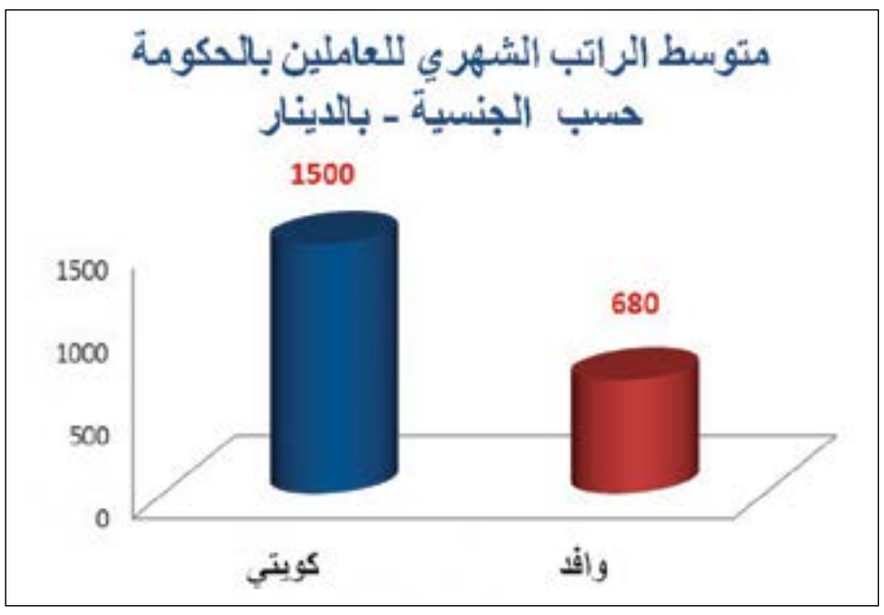

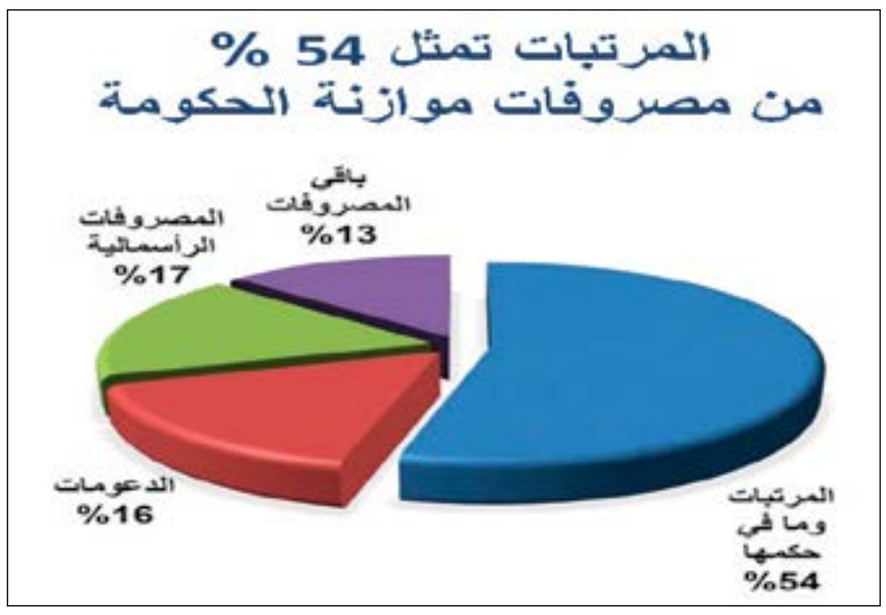

محمود فاروق

كشفت وثيقة حكومية حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن احتياج الحكومة الكويتية لما يقارب مليار دينار وهو ما يزيد عن 3 مليارات دولار سنويا لتعويض الفارق في الرواتب في حال قامت بتكويت جميع الوظائف الحكومية بالكامل حيث يبلغ الفارق بين متوسط راتب الوافد وراتب الكويتي بالأجهزة الحكومية 820 دينارا، وهو ما يجعل تكويت أكثر من 96 ألف وظيفة بالجهاز الحكومي يحتاج قرابة 80 مليون دينار شهريا، حيث أظهرت الوثيقة ان متوسط راتب الوافد بالجهاز الحكومي يصل إلى 680 دينارا مقابل 1500 دينار للكويتي.

وبحسب احصائية توزيع العمالة حسب متوسط الأجر الشهري نهاية مارس الماضي فإن 73,4٪ من العاملين في الجهاز الحكومي من الكويتيين بعدد 283,3 ألف موظف فيما يعمل بالجهاز الحكومي 4189 موظفا يحملون جنسيات لدول مجلس التعاون الخليجي يمثلون 1,1٪ من إجمالي الموظفين ويعمل 2010 موظف بدون جنسية يمثلون 0,5٪ من الموظفين بالجهاز الحكومي، أما الوافدون فيصل عددهم إلى 96,7 ألف موظف يمثلون 25٪ من إجمالي الموظفين بالأجهزة الحكومية.

80 مليون دينار زيادة بالرواتب شهرياً في حالة التكويت الكامل

راتب الوافد بالمؤسسات المالية.. الأعلى بـ«المركزي» والأقل بـ «الشراكة»

متوسط راتب الوافد بـ «الخاص» أقل 60٪ من الحكومي

25٪ من العمالة وافدون يستحوذون على 14٪ من الرواتب

والمؤسسات الحكومية وفقا للإدارة المركزية للإحصاء.

وتشهد الأروقة السياسية مزيدا من المطالبات النيابية للحكومة بزيادة أعداد الكويتيين في الوظائف الحكومية ليحلوا محل الوافدين في الآونة الأخيرة بعد انتقادات عنيفة لزيادات في رواتب الوافدين وتوعد من بعض النواب باستجوابات والمتوقع ان يبدأوا بها دور انعقاد مجلس الأمة المقبل.

وعلى صعيد القطاع الخاص فقد بلغ متوسط الراتب الشهري للوافد 264 دينارا وهو ما يقل بـ 60٪ عن متوسط اجرة بالأجهزة والمؤسسات الحكومية فيما يبلغ متوسط الراتب الشهري للكويتي بالقطاع الخاص 1093 دينارا وهو ما يقل 26٪ عن متوسط الراتب الشهري للكويتي بالحكومة.

وتعرض الوثيقة أعداد ورواتب الوافدين في بعض المؤسسات المالية الحكومية وجاءت كالتالي:

ـ **وزارة المالية**: بلغ عدد الوافدين العاملين بالوزارة 146 موظفا ويحصلون على اجور سنوية بقيمة 831,4 ألف دينار بما يعادل 69,3 ألف دينار شهريا بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ474,6 دينارا.

ـ **الهيئة العامة للاستثمار**: عدد الوافدين العاملين بالهيئة 53 موظفا تبلغ أجورهم السنوية 853,8 ألف دينار بقيمة شهرية 71 ألف دينار بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 1342 دينارا.

ـ **بنك الكويت المركزي**: عدد الوافدين العاملين بالبنك 111 موظفا يمثلون 11,8٪ من إجمالي العاملين بالبنك تبلغ أجورهم السنوية 2,5 مليون دينار بفاتورة شهرية 214,5 ألف دينار بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 1932,4 دينارا.

ـ **المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية**: بلغ عدد الوافدين 145 موظفا تبلغ أجورهم السنوية 2,9 مليون دينار بفاتورة شهرية 242,7 ألف دينار بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 1673 دينارا.

ـ **الادارة العامة للجمارك**: بلغ عدد الوافدين 41 موظفا تبلغ أجورهم السنوية 312 ألف دينار والشهرية تبلغ 26 ألف دينار بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 637,5 دينارا.

ـ **وحدة التحريات المالية**: بلغ عدد الوافدين 16 موظفا وبلغت اجمالي اجورهم السنوية 180 ألف دينار بواقع 15 ألف دينار شهريا بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 937,5 دينارا.

ـ **هيئة مشروعات الشراكة**: بلغ عدد الوافدين 11 موظفا بأجور سنوية بلغت 44,2 ألف دينار بواقع 3,6 آلاف دينار شهريا بمتوسط راتب شهري للوافد يصل لـ 335 دينارا.

وكان رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار قد اكد على حرص الديوان تفعيل سياسة الإحلال (التكويت) في كل الوظائف الحكومية دون الإخلال بمتطلبات ومستوى خدمات الجهات الحكومية التي تقدمها الدولة لمواطنيها في كل المجالات لاسيما الصحية والتعليمية.

وقال الجسار إن ديوان الخدمة المدنية «يراعي عند دراسته طلبات الجهات الحكومية بشأن التعاقد مع الوافدين دراسة مدى توافر كويتيين مؤهلين لتلبية احتياجات تلك الجهات حيث يقوم الديوان تلقائيا خلال رده على تلك الجهات بتبيان وجود مواطنين مؤهلين لشغل الوظيفة المقترحة وبالتالي يتم ترشيح كويتي للعمل فيها».

وذكر أن ديوان الخدمة المدنية يولي اهتماما كبيرا بتوفير فرص وظيفية للمواطنين المتقدمين للتعيين وفقا للاحتياجات الوظيفية التي ترد من الجهات الحكومية مؤكدا حرص الديوان على مواءمة تخصصات المؤهلات الدراسية الحاصل عليها المواطنون مع تلك الاحتياجات الوظيفية.

وبين أن كل ما يصدر من قرارات بشأن تحديد المستحقات المالية للموظفين الوافدين يتم وفقا لاحتياجات سوق العمل وفي ضوء الخبرات العملية التخصصية في مجالات عمل متطابقة.

الرواتب.. نصف الميزانية الحكومية

تمثل الرواتب وما في حكمها العبء الأكبر على بند المصروفات بالميزانية الحكومية حيث تتجاوز نصف إجمالي مصروفات الحكومة السنوية في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة من عجز للعام الثالث على التوالي حيث مثلت الرواتب 54٪ من إجمالي مصروفات الحكومة بالموازنة الحالية 2017/ 2018 بقيمة وصلت لـ 10,75 مليارات دينار وهو الرقم الذي يواصل الزيادة السنوية دون توقف بالمقارنة بإجمالي رواتب وصلت إلى 10,3 مليارات دينار بموازنة العام الماضي و9,99 مليارات دينار في العام المالي 2016/2015.

وقدرت الموازنة الحالية العجز عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة بنحو 24٪ عن العام المالي 2016ـ2017.

ويعادل عجز موازنة العام 2017ـ 2018 نحو 18,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحافي عقد للإعلان عن الموازنة ان تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي تقدر بنحو 10 مليارات دينار، فيما سيتم تمويل جانب عبر السحب من الاحتياطي العام الذي تقدره وكالات للتصنيف العالمي عند 36 مليار دينار.

الإمارات الأولى عالمياً من حيث عدد الطلاب

الكويت الرابعة خليجياً بعدد المدارس الدولية

جاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجيا والخامسة بمنطقة الشرق الأوسط من حيث عدد المدارس الدولية، إذ تضم 84 مدرسة فقط، في حين بلغ عدد الطلاب المسجلين في تلك المدارس 108500 طالب، بحسب شركة «ISC Research» الرائدة في مجال المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للمدارس الدولية.

واحتلت الإمارات أكبر عدد من الطلاب المسجلين في المدارس الدولية المميزة المعتمدة على اللغة الإنجليزية حيث بلغ عددهم 602800 طالب، بينما احتلت السعودية المرتبة الثانية مع 288300 طالب، وتليها الصين مع 256000 طالب.

و«يظهر هذا التطور مدى تزايد أهمية التعليم في الشرق الأوسط، حيث توفر الحكومات في جميع أنحاء المنطقة البنية التحتية المناسبة والدعم اللازم للمدارس الدولية لكي تزدهر»، بحسب رونا غرينهيل، الشريكة المؤسسة لمنتدى التعليم في المدارس الدولية والخاصة (IPSEF).

وتشير بيانات إضافية من ISC Research، الى أن دبي هي المتصدرة على الصعيد الدولي كونها المدينة الرائدة عالميا من حيث عدد المدارس الدولية حيث تضم 281 مدرسة، وتليها أبوظبي في المرتبة الثانية مع 151 مدرسة.

ومع ذلك، فقد تراجعت الإمارات إلى المرتبة الثانية من حيث عدد المدارس المتميزة المعتمدة على اللغة الإنجليزية إذ بلغ عددها 596 مدرسة، فجاءت من بعد الصين التي تتصدر السوق العالمية بـ 620 مدرسة.

ويتطلع مشغلو المدارس الدولية إلى الشرق الأوسط لتحقيق النمو في المستقبل، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد الطلاب في المنطقة 15 مليون طالب بحلول عام 2020. وسيكون هناك حاجة إلى أكثر من 50 ألف مدرسة لسد هذه الفجوة، وستتم تلبية هذه الحاجة إلى حد كبير بفضل المدارس التي تمولها الدولة وتتولى تشغيلها. وأضافت غرينهيل: «غير أن المدارس الدولية ستلعب دورا هاما ليس فقط من جهة تلبية جزء صغير من هذه الحاجة، لا بل أيضا من حيث توفير تعليم عالمي المستوى من شأنه ان يخرج في المستقبل طلاب جامعات يتمتعون بمستوى تنافسي ما سيوفر بدوره قوى عاملة مازالت الاقتصادات النامية في المنطقة في أمس الحاجة إليها».

وقد أظهرت دراسات أخرى أن السكان المحليين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي عموما، مستعدون لتحمل تكلفة التعليم العالية في المدارس الدولية. وتظهر إحدى الدراسات التي أجرتها جامعة أم القرى في السعودية أن أكثر من الثلثين في المملكة فضلوا تسجيل أطفالهم في المدارس الدولية التي تتبع المناهج الدولية وتقدم مهارات اللغة الإنجليزية وممارسات التعليم الحديثة. أما في الإمارات، فيفضلون المناهج البريطانية والأميركية بشكل عام، بالإضافة إلى المناهج التي تقدمها الهند ومدارس البكالوريا الدولية.

وتم إنشاء 85 مدرسة دولية جديدة وحرما لمدارس دولية منذ يناير 2016ـ2017، ومن المتوقع أن يضاف عدد هائل في السنوات القليلة المقبلة فيما يستفيد مشغلو المدارس الدولية بشكل ملحوظ من الفرص المهمة التي تقدمها سوق التعليم المتنامية في المنطقة.

البلدان التي تحتل المراتب الخمسة الأولى من حيث أكبر عدد من المدارس الدولية في غرب آسيا (الشرق الأوسط)

المرتبة	البلد	مجموع المدارس	عدد الطلاب المسجلين
1	الإمارات العربية المتحدة	596	602800
2	المملكة العربية السعودية	240	288300
3	قطر	164	126100
4	تركيا	113	61500
5	الكويت	84	108500